

## الفصل الثاني

### اقامة الدولة المسلمة

#### \* دين ودولة :

لا شرعية بغير دين ..! ولا دين بغير دولة ..!  
فلا شرعية بغير دولة .. تقوم على هذا الدين وتقوم به !  
وفي مكة .. قام دين ! .. وفي المدينة .. قامت دولة ..!  
قامت على هذا الدين وقامت به .. وأنزل الله : « اليوم أكملت  
لكم دينكم » (١) .

تلك حقيقة تاريخية .. لا يمارى فيها أحد !

\* \* \*

وإذا صح في التاريخ أن تقوم دولة بغير دين ، فإنه لا يصح في  
الاسلام أن يقوم دين بغير دولة ، لأن دين الله لا يقبل التجزئة ..  
واقامة الدولة جزء منه ...

ونقد كانت هذه « بدهية » أحسها المسلمون حين اندفعوا يهاجرون  
ويهجرون أموالهم وديارهم ليقيموا أول دولة للاسلام بالمدينة ، وأحسها  
المسلمون حين اندفعوا يحافظون على هذه الدولة ضد هجمات الحاقدين  
والكافرين .. ثم أحسوها أخيرا حين أخروا دفن نبيهم وهو عزيز عليهم  
ليبحثوا أمر الخلافة حفاظا على دولة الاسلام أن تغرب شمسها !

لكن هذه « البدهية » غابت عن المسلمين .. لما ران على قلوبهم  
ما كانوا يكسبون ، ولما راح أعداء الاسلام يبيذرون بذور فصل الدين  
عن الدولة (٢) واقامة العلمانية الآثمة مكان شريعة الله .. ونجحوا في

(١) المائدة : ٣

(٢) يشير الكاتب الأمريكي وليام فاي كار في كتابه قطع الشطرنج  
( كلير داتز - الولايات المتحدة ١٣ تشرين الأول ١٩٥٨ م ) وهو كتاب  
منع تداوله في كثير من البلاد العربية ، يشير الى أن بث فكرة فصل الدين

اسقاط علم الخلافة الاسلامية الذى اظل المسلمين أكثر من ألف سنة (٣) .  
 ويعقلية المنهزمين والمتشككين رحنا نناقش تلك البدهية تحت سؤال  
 هل يوجب الاسلام اقامة دولة .. وكأن الدولة التى قامت على عهد  
 الرسول صلى الله عليه وسلم .. وسقطت تحت لوأئها ملايين الشهداء على  
 مدى ألف سنة من الزمان .. كأن هذه الدولة .. كانت « بدعة » ولم تكن  
 فريضة ولا سنة ولا اجماعا .. وكان شريعة الله المتضمنة نظاما سياسيا  
 متميزا ونظاما اقتصاديا متميزا ونظاما اجتماعيا كذلك متميزا .. كأن  
 هذه الشريعة الربانية يمكن أن تقيمها دولة « بلشفية » أو « اشتراكية »  
 أو « ديماجوجية » .. كما قال قائلهم حين ضل وأضل وضل عن  
 سواء السبيل .. (٤) .

عن كل ارتباط مع أنظمة الحكم كان من تخطيط اليهود .. فى محاولة منهم  
 لاضعاف العالمين المسيحي والاسلامى ، ص ٥٨ — ٦٠ من المرجع المذكور ،  
 وبرغم أن اليهود يجهرون باقامة دولتهم على أساس من دينهم — الذى  
 يعد فى التقييم العلمى الصحيح منسوخا يلقى بالاسلام — فلا يزال المسلمون  
 عاجزين عن الجهر باقامة دولتهم الكبرى على الاسلام ، ويقول شيخ  
 الاسلام مصطفى صبرى بعد أن غادر بلاده اثر الغاء الخلافة الاسلامية :  
 « وكل من أشار بمبدأ الفصل فهو اما مستبطن للالحاد واما جاهل بمعنى  
 فصل الدين عن الدولة ومغزاه » ص ٢٩١ — ٢٩٤ من كتابه : موقف العقل  
 والعلم والعالم من رب العالمين — وراجع الدكتور محمد البهى فى كتابه القيم :  
 الفكر الاسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى ، ص ٢٢٨  
 (٣) نشير الى مؤساة تركيا الدولة حين أدارت ظهرها للاسلام ..  
 وأعطت ولاءها للكفر والكافرين — فصارت ذيلا تلحق الفتات وكانت من قبل  
 بالاسلام ترهب الكفر والكافرين .

(٤) نشير الى : على عبد الرازق ولا نرى له مكانا غير هذا الهامش  
 فما يستحق ما قاله — من الناحية العلمية — غير هذه السطور من الهامش  
 فان ما قاله يفتقد كل « أصالة » علمية ، بل كل « قيمة » علمية .. ليس  
 لأنه تهجم على الاسلام وحقائق الاسلام فحسب .. ولكن لأنه فوق ذلك  
 انتقد « المتهج العلمى » .. اذ راح يستدل على آرائه بأبيات من الشعر  
 أو بهراجع أدبية ، وافتقد كذلك « الأمانة العلمية » اذ وضع مقررات غير  
 صحيحة منها مثلا قوله فى ص ٥٠ من كتابه الاسلام وأصول الحكم : « هل كان  
 محمد صلى الله عليه وسلم ممن جمع بين الرسالة والملك ، أو كان رسولا

لكنها الفتنة .. اضطرت البعض أن يطرح هذا السؤال الغريب  
عن الفقه الاسلامي .. بل عن الفكر الاسلامي .. فما كان هذا ولا ذاك  
يناقش « البدهيات » !

### \* دولة الاسلام :

يختلف فقهاء القانون حول تعريف الدولة<sup>(٥)</sup> ، وأبسط التعاريف  
ما يعرفها بأركانها : شعب ، واقليم ، وسلطة سياسية<sup>(٦)</sup> — وباختيارنا  
لهذا التعريف نجد أن أركان الدولة الاسلامية قائمة منذ عهدها الأول ..  
فقد قامت أمة الاسلام بخصائصها ركنا ركينا لدولة الاسلام ، ثم كان  
لدولة الاسلام رقعتها الأرضية التي اتسعت حتى امتدت الى قارات  
العالم كله .. آسيا ، وافريقيا ، وأوروبا ، وكان لدولة الاسلام سلطتها  
السياسية تستمد شرعيتها من اقامة شرع الله ، وتظل المسلمين تحت  
لواء واحد تفرق في أيام الضعف الى أكثر من لواء .. حتى امتدت اليد  
الآئمة فطوت علم الخلافة الاسلامية ، وتقطع المسلمون في الأرض ..

غير ملك ؟ ثم يجيب على السؤال : لا نعرف لأحد من العلماء رأيا صريحا  
في ذلك البحث ولا نجد من تعرض للكلام فيه « !! هكذا .. وكأنه لم يقرأ  
كتب السياسة الشرعية العديدة .. أو كأنه حين قرأ لم يفهم .. أو كأنه  
حين فهم ران على قلبه ما كسب !! ولئن كان على عبد الرزاق قد ضل على  
« علم » فان من المحدثين من « ضل » على غير علم ، فخاضوا في دين الله  
بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير واعتقدوا أنهم مجتهدون ولو فتهاوا مسئوليتها  
ما خاضوا فيها « ولا تقف ما ليس لك به علم ، ان السمع والبصر والفؤاد  
كل أولئك كان عنه مسئولا » ( الاسراء : ٣٦ ) .

(٥) يعرفها العميد ديجي بأنها مجتمع توفر له الاختلاف السياسي فيقيها  
بذلك على ركنين : شعب وسلطة سياسية ، ويعتبرها العميد هوريو مرحلة  
متقدمة من مراحل تطور الجماعة السياسية ، وزاد بيردو على ذلك بأنها  
لا تتحقق الا عندما يتوافر الفصل بين السلطة السياسية وشخصية الحكام .

(٦) أستاذنا الدكتور حامد سلطان : القانون الدولي العام في وقت السلم .  
ص ٣٢٤ — وراجع الدكتور فؤاد النادى في رسالته : رئيس الدولة في الشريعة  
الاسلامية والنظم الدستورية المعاصرة ، ص ٣٥ وما بعدها . وأستاذنا الدكتور  
عبد الله العربي . نظام الحكم في الاسلام ، ص ٢١ وما بعدها . الدكتور  
السيد صبرى : مبادئ القانون الدستورى . ص ٤٢٣

أما ودولا .. ودويلات .. وسهل للطامعين أكل الجزئيات بعد أن امتنع أن يأكلوا الكل الكبير !

ولئن كانت أركان دولة الاسلام .. هي أركان كل دولة قانونية .. فانها ترتفع على ذلك بالخصائص والسمات .. التي جعلت أمتها خير أمة أخرجت للناس .. وجعلت دولتها أقوى دولة عرفها التاريخ .. إذا لم يكن ينازعها — بعد أن دالت دولتا الفرس والروم — دولة أخرى .. ولم تنازع راية لا اله الا الله محمد رسول الله راية كفر أو الحاد !

ولئن كانت دراسة « الأمة » أدخل في علم الاجتماع ، ودراسة « الاقليم » أدخل في علم القانون الدولي العام منه والخاص ، فاننا نعرض لهذين العنصرين عرضا سريعا قاصرا على بيان الخصائص والسمات دون خوض في سائر التفاصيل والأحكام ثم نعرض بعد ذلك لبحث السلطة السياسية بما يلقي الضوء على شرعيتها دون خوض كذلك في سائر التفاصيل والأحكام .. والله المستعان .

### \* العلمانية الآثمة :

ولا نترك هذا التمهيد .. حتى نشير الى موقف العلمانية الآثمة من دولة الاسلام .

لقد كان التخطيط للقضاء على دولة الاسلام تخطيطا يهوديا يحمل الحقد القديم على دولة الاسلام التي أجلت اليهود عن دار الاسلام بعد أن خانوا العهد ونقضوه ، والحقد الجديد على دولة الاسلام التي رفضت أن تعطيهم فلسطين ووطنا قوميا ، ولقد عجز قرنان من الحروب أن يهدم دولة الاسلام .. حتى حقق لهم ذلك الهدف .. من حمل اسم المسلمين واثم الكافرين (٧) !

(٧) يقول الدكتور محمد حسين : « وربما كانت اليهودية العالمية الطامعة في تقويض نظام الخلافة الاسلامية تمهيدا لاغتتيال فلسطين واتخاذها وطنا قوميا لليهود العالم في مقدمة هذه الأسباب الخفية .. وكان الاستعمار الطامع في اقتسام العالم العربي والاستيلاء على بتروله وأسواقه وشريكا للصهيونية العالمية في هذا التدبير » ( من كتاب الاتجاهات الوطنية في أدبنا المعاصر ، ج ١ ص ٢٥٦ ) وفي بحث حديث لمجلة اسلامية أشارت الى أن الزعيم اليهودي قرصو رئيس المحفل الماسوني في مدينة سالونيك بتركيا

ولقد كانت مصر ولا تزال هي البديل عن تركيا .. لتعيد دولة الاسلام .. لكن مؤامرات الاستعمار الانجليزي المحتل لأرضها حالت دون ذلك ، فلما جلا عنها الاستعمار الانجليزي ، خلف وراءه من أمثال كمال أتاتورك من رفض اقامة شريعة الله وأبى ذلك في مواثيقه وديساتيره (٨) ولم يكن ذلك الالباء — في عقيدتنا — ومن قبله ابناء المؤتمرين في جنيف أن تكون الشريعة الاسلامية مصدرا لنا واشتراطهم لالغاء الامتيازات الأجنبية في سنة ١٩٣٧ استمداد تشريعنا من التشريع الغربي لم يكن هذا وذاك غير امتداد للعلمانية الآثمة .. التي خطت لها الصهيونية والصليبية هدما للاسلام ودولة الاسلام .. وتحقق الأثر الكريم « تنقض عرى الاسلام عروة عروة أولها الحكم وآخرها الصلاة » !

دخل على السلطان عبد الحميد « خليفة المسلمين » فقال له : انى تلام مندوبا عن الجمعية الماسونية لتكليف جلالتم ان تقبلوا خمسة ملايين ليرة ذهبية هدية لخزينتكم الخاصة ! على أن تسمحوا لنا ببعض الامتيازات في فلسطين ! فنصق الخليفة في وجهه وقال له : ان هذه الأرض لا تباع لأنها ليست ملكى ولا ملك آبائى ، انها ملك المسلمين أخذت بالدماء ولا تباع الا بنفس الثمن ، فقال له الزعيم اليهودى : سترى كم يكلفك هذا الرفض !

(٨) قدم الرئيس السابق جمال عبد الناصر سنة ١٩٦٢ ميثاق العمل معبرا عن قيم المجتمع ومثله في عهده الجديد ، وضمنه تسعة أبواب . لكل باب منها جزء مقسوم ، لكنه لم يضمنه نصا عن الاسلام أو الشريعة الاسلامية — ولما انتدب المؤتمر مائة من أعضائه وضعوا على استحياء أو وجل بعض النصوص على أن الاسلام دين الدولة ، والشريعة مصدرا للتقنين واعتبر المؤتمر تغزيرها جزءا من الميثاق — لكن القائلين على الأمر وزعوا الميثاق من غير ذلك الجزء المكمل له ، واستطعنا الحصول عليه من مضبطة مجلس الشعب !

ولا نترك هذا المجال حتى نسجل بالتقدير وثبة الأمة غداة حركة التصحيح واصرارها على أن يكون الكتاب والسنة هما مصدر التشريع . وقد اتخذ مجلس الشعب قرارا بأن تكون الشريعة الاسلامية هي المصدر الأساسى للقانون ووافق على ذلك المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى — لكننا نسجل على لجنة الصياغة خروجها على ارادة الأمة وتغييرها النص الى مصدر رئيسى بدلا من المصدر الرئيسى ، وغرق بين النصين كبير — سجل هذه الملاحظة الزميل الدكتور مصطفى كمال وصفى في مؤلفه : النظام الدستورى في الاسلام — مقارنا بالنظم العصرية . طبعة ١٣٩٤ هـ — ١٩٧٤ م . ص ٥

\* وبعد ..

فان مصدر الحياة بين أيدينا « أو من كان مينا فأحييناه وجعلنا له نورا يمشى به في الناس كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها » (٩) .

ومن بعده .. الأمة ..

ومن بعده .... الاقليم والسلطة .

هذه أركان الشرعية .. وذلك تدرجها .

ولتكن الأمة والاقليم في مبحث .

والسلطة في مبحث ثان .. والله المستعان .

\* \* \*

## المبحث الأول

أمة .. واطليم

\* هي الأمة التي تجمعت لها من الخصائص ما استحققت به أن تكون خير أمة أخرجت للناس ..

وهي بهذا الوصف .. ضرورة .. وفريضة !

وهي الدار التي تضم هذه الأمة المسلمة .. وتعلو فيها شريعة الله .

وهي بهذا الوصف كذلك .. ضرورة وفريضة .. !

أولا : أمة مسلمة

\* عصمة الأمة (١٠) :

لئن كانت الأمم تتغاير وتتمايز .. وترغم لنفسها من الأنساب ما تتعالى به على الآخرين ، فان أمة الاسلام قد تجمع لها من الخصائص « الموضوعية » ما تعلو به على الآخرين لتكون خير أمة أخرجت للناس ولتتحقق لها « عصمة الأمة » لا « عصمة الامام » .. « لا تجتمع أمتى على ضلالة » .. وهي بهذا تعلو ولا تتعالى ، وتكبر ولا تتكبر ، لأنها رغم عصمتها تؤمن أن الله فوق الجميع .. أكبر .. !

(٩) الأنعام : ١٢٢

(١٠) يقوم الامام العظيم ابن تيمية : لا نسلم أن الحاجة داعية الى نصب امام معصوم لأن عصمة الأمة مغنية عن عصمته ( منهاج السنة ، ج ٢ ص ٢٧١ ) .

ولقد تحققت — تاريخيا — عصمة الأمة •• فلم يحدث — حتى الآن أن ضلت الأمة ، وإنما الذى حدث — رغم التخريب الدائم الدائب — أن قد تحقق على مدار التاريخ ما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم : « لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتى وعد الله وهم كذلك » وتحقق : « لن يخلو وجه الأرض من قائم لله بحجة » وتحقق : « ان الله يبعث على رأس كل مائة عام من يجدد للأمة دينها » !

وان الأمة التى أخرجت •• أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً ، وعمر ابن عبد العزيز من الحكام •• خرجت من العلماء العالمين •• أبا حنيفة يرمالك والشافعى وأحمد بن حنبل •• ومن بعدهم •• من كانوا قلم حق ولسان صدق •• « صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر ، وما بدلوا تبديلا » (١١) حج الرشيد عاما فلقبه عبد الله العمري في الطواف •• فقال : يا هارون •• قال : لبيك يا عم ، قال : كم ترى هنا من الخلق لا يحصيهم الا الله ؟ قال : اعلم أيها الرجل أن كل واحد منهم يسئل عن خاصة نفسه ، وأنت واحد تسئل عنهم كلهم فانظر كيف تكون ؟! فبكى هارون وجلس ، فجعلوا يعطونه منديلا منديلا للدموع ، ثم قال له : ان الرجل ليسرع في مال نفسه فيستحق الحجر عليه •• فكيف بمن أسرع في مال المسلمين (١٢) ؟

وقدم سليمان بن عبد الملك المدينة فأرسل الى أبى حازم •• فكان مما قاله سليمان : يا أبا حازم •• مالنا نكره الموت ؟ فقال : لأنكم خربتم آخرتكم وعمرتم دنياكم فكرهتم أن تنتقلوا من العمران الى الخراب ! فقال : يا أبا حازم •• كيف القدوم على الله ؟ قال : يا أمير المؤمنين •• أما المحسن فكالغائب يقدم على أهله ، وأما المسئء فكالأبق يقدم على مولاه •• فبكى سليمان وقال : ليت شعري مالى عند الله ؟ قال أبو حازم : اعرض نفسك على كتاب الله تعالى حيث قال : « ان الأبرار لفي نعيم • وان الفجار لفي جحيم » (١٣) ، فقال سليمان : فأين رحمة الله ؟ قال : قريب من المحسنين •• ثم سأله بعد ذلك : ما تقول فيما نحن فيه ؟ قال :

(١١) الأحزاب : ٢٣

(١٢) سراج الملوك للعلامة أبى بكر محمد بن الوليد الفهرى الطرطوشى ، طبعة ١٣١١ هـ ، وهامش مقدمة ابن خلدون ، ص ٦٦

(١٣) الانطار : ١٣ ، ١٤

أو تعفنى ؟ .. ثم قال : ان آباءك قهروا الناس بالسيف ، وأخذوا هذا الملك عنوة من غير مشورة من المسلمين ولا رضا منهم<sup>(١٤)</sup> .  
 وعلى ذلك فإنه رغم ما يصيب « السلطة » بين الحين والحين ..  
 فإن عصمة الأمة<sup>(١٥)</sup> وحيويتها تبقى الى جوار شريعة الله ضمانا هاما  
 للشرعية .. يحقق لها ما تعجز عنه الأنظمة الوضعية العديدة .

### \* المصدر والأساس والوعاء :

الوحي مصدر الشرعية .. ذلك ما انتهينا اليه .  
 وشرع الله أساس الشرعية وركنها .. ذلك كذلك ما انتهينا اليه<sup>(١٦)</sup> .  
 والأمة المسلمة هي وعاء هذه الشرعية والقائمة بها .  
 ولقد حوت سورة واحدة .. المصدر . والأساس . والوعاء ..  
 وحملت اسما يحقق جناسا مع « الشرعية » .. يكاد يكون كاملا ..  
 هي « الشورى » .. وهى فى الوقت نفسه أبرز سمات الوعاء ، تبدأ  
 السورة بالحديث عن الوحي .. وتنتهى به .  
 وتتحدث عن الشرع — أساسا للشرعية « شرع لكم من الدين  
 ما وصى به نوحا والذي أوحينا اليك »<sup>(١٧)</sup> .

(١٤) تفصيل ذلك الحديث الشيق فى احياء علوم الدين ، ج ٢ ص ١٣٠ ،  
 وراجع ص ٢٠٠ الى ٣١٢ وقد أشار اليه كذلك الامام القرطبى فى جزئه  
 الاول . وراجع كذلك كتاب القاضى أبو يوسف الى هارون الرشيد ، ص ١٠١  
 من كتاب الخراج .

(١٥) يختلف الباحثون فى تعريف الأمة فى الفكر القانونى المعاصر  
 باختلاف تأثرهم بنزعاتهم الوطنية والسياسية ، ويعرفها الدكتور صوفى  
 أبو طالب بأنها جماعة من الناس تجمعهم وحدة نفسية وأهداف مشتركة  
 ويرتبطون فيها بينهم بعدة عوامل يختلف عددها وأهميتها باختلاف كل جماعة  
 كاللغة ووحدة التاريخ والثقافة والأرض ( المجتمع العربى ص ٢٣ ) والغريب  
 ان أكثر التعريفات يهمل الدين كعامل من عوامل نشوء أمة .. وقد كان هو  
 العامل الأساسى الذى أقام أعرق أمة وأكبر أمة عرفها التاريخ .. وهى  
 أمة الاسلام . راجع ساطع الحصرى « حول القومية العربية » وفؤاد العطار  
 النظم السياسية ، ص ١٣٢ . والدكتور فؤاد النادى فى رسالته ص ٢٨  
 وما بعدها . ونحن نؤثر لفظ الأمة على لفظ الشعب ، لأن القرآن استعمل  
 اللفظ الاول ولأن الثانى قد يعنى طوائف أخرى لا تنتمى الى نفس الأمة  
 كالأقليات غير الاسلامية .. الخ .

(١٦) راجع ما سبق . (١٧) الشورى : ١٣

وتضع الجزاء للخروج على ذلك الأساس هو عدم الشرعية في أقصى صورها : الشرك « أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله » (١٨) .

وتتحدث عن الأمة بصفاتنا . . « وما عند الله خير وأبقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون . والذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش وإذا ما غضبوا هم يغفرون . والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون . والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون . وجزاء سيئة سيئة مثلها ، فمن عفا وأصلح فأجره على الله ، أنه لا يجب الظالمين . ولن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل » (١٩) .

وهذه أغلب الصفات أو الخصائص التي تقوم بها الأمة المسلمة . . وفي آيات أخرى خصائص أخرى « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله » (٢٠) .

« وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا » (٢١) ، « أن هذه أمكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون » (٢٢) ، « وان هذه أمكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون » (٢٣) .

#### \* مجتمع التزام لا انتماء :

من الصفات العديدة التي تبدأ بالايمان . . صفة بارزة لمجتمع الاسلام أنه مجتمع التزام لا انتماء . تتحرك الصفة من اللون الباهت الثابت . . الى الايجابية الحية المتحركة . . وهذا هو الفارق بين مجتمع اسلامي وبين مجتمع الاسلام . . هو الفارق بين الانتماء والالتزام . . فالمجتمع الاسلامي تتحقق له هذه الصفة ولو كانت مجرد لون باهت . . اذا تحقق لأفراده الانتماء الى الاسلام بشهادتهم لا اله الا الله أو بميلادهم من آباء مسلمين . . أما مجتمع الاسلام فلا تتحقق له هذه الصفة حتى يتحقق له فوق الانتماء الالتزام (٢٤) .

(١٩) الشورى : ٣٦ - ٤١

(١٨) الشورى : ٢١

(٢١) البقرة : ١٤٣

(٢٠) آل عمران : ١١٠

(٢٣) المؤمنون : ٥٢

(٢٢) الانبياء : ٩٢

(٢٤) راجع مقالا طيبا للأستاذ ابراهيم الخولي نشرته مجلة الأزهر

( المحرم ١٣٩٣ هـ - فبراير ١٩٧٣ م ) السنة الرابعة والخمسون - الجزء

ولقد أشارت السورة الكريمة الى صفة الالتزام بتعبير الاستجابة .. وفي تعبير الاستجابة ايحاء جميل باقتران الالتزام بالتجاوب الروحي والعقلي .. ولا غرو فهو نداء الفطرة وذكاء العقل .. ولا غرو اذ يتبع الالتزام من عقيدة .. ويحقق عبادة .

فالالتزام هنا ليس استجابة لمخلوق .. لكنه استجابة للخالق « **والذين استجابوا لربهم** » (٢٥) ، « **يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول اذا دعاكم لما يحييكم** » (٢٦) .. وبدأ بتحديد الالتزام منبعا .. وهدفا !

والالتزام شامل لأصول الشريعة وفروعها .. لأنه بغير ذلك تكون الاستجابة ناقصة . والله الذي أنزل الشريعة شاملة كاملة لا يقبل الاستجابة ناقصة .. الا أن يكون ذلك عن عجز تتحقق معه : « **لا يكلف الله نفسا الا وسعها** » (٢٧) .

وهذا الشمول في الاستجابة يعنى بعبارة أخرى أن شريعة الله حاكمة للنظام الاجتماعى والسياسى والاقتصادى ولكل علائق المجتمع أصولا وفروعا ... !

بيد أن القرآن مصدر انشريعة الأصيل ، خص ( التزامات ) بالذكر بيانا .. لخطورها فبعد الحديث عن الاستجابة (٢٨) .. أشار الى الصلاة .. وللصلاة جانبها الجماعى الى جانب جانبها الفردى . ثم أشار الى الشورى .. وهى تمثل جانبا جماعيا هاما يحقق مشاركة فى الآراء والمشاعر .

الأول ص ٥٥ تحت عنوان « حول تطور المجتمع الإسلامى — الفقيه والمتهج » — جاء فيه : « وانتماء مجتمع ما للإسلام قد يكفى لأن نسميه مجتمعا إسلاميا ولكنه لا يكفى لأن يسمى « مجتمع إسلامى » فلا بد لقيام مجتمع الإسلام من الالتزام بتوجيهه للحياة التزاما كاملا وهو أمر — كما نرى — وراء الانتماء وفوق الانتماء » — ولقد وضع الكاتب بهذه التفرقة حلا للتمييز بين مجتمعات تلتزم بالإسلام وأخرى تكنفى بحمل الأسماء والشعارات وهى عالة عليه مسيئة لمبادئه وتعاليمه .

(٢٦) الأنفال : ٢٤

(٢٥) الشورى : ٣٨

(٢٧) البقرة : ٢٨٦

(٢٨) نشير الى ما جاء من آيات فى سورة الشورى سبق الإشارة إليها فى فقرة سابقة .

ثم أشار إلى الزكاة .. وهي تمثل جانب التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع .. ثم أشار إلى التناصر .. وهو يمثل جانب التكافل السياسي بين أفراد المجتمع .

وبهذه الألوان من التكافل والمشاركة .. يتحقق لمجتمع الاسلام ايجابية تجعله بتعبير الرسول صلى الله عليه وسلم : « كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى » ويتحقق له قوة التماسك بحيث يصير « كالبنيان يشد بعضه بعضا » ، والايجابية والتماسك .. ميزتان ضخمتان لا تتوافر لكثير من المجتمعات !

### \* أمة واحدة :

أذاب الاسلام في أمته ما كان فيها من تناحر وأثرة ليحل محله الموثام والايثار . وكان مجتمع المدينة دليلا ونموذجا .. وقصة ايثار الأنصار لاخوانهم المهاجرين معروفة .

ولقد بلغ الاسلام في حرب العصبية حدا قال فيه الرسول عليه الصلاة والسلام : « .. ومن دعا بدعوة جاهلية فهو من جثى جهنم » قالوا : وان صلى وصام ؟ قال : « وان صلى وصام وزعم أنه مسلم » (٢٩) وحين تتادى الأنصار والمهاجرين بعد أن نزع بينهم شيطان يهودى ، غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : « أبدوى الجاهلية وأنا بين أظهركم »؟! ونزل القرآن بقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا ان تطيعوا فريقا من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد ايمانكم كافرين . وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات الله وفيكم رسوله » (٣٠) !؟

وجعل الفرقة جزاء لأمة من قبل عصت واعتدت « وقطعناهم في الأرض أما ، منهم الصالحون ومنهم دون ذلك ، وبلوناهم بالحسنات والسيئات لعلهم يرجعون » (٣١) .

من هنا كان نداؤه لهذه الأمة : « ان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون » (٣٢) ، « وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون » (٣٣) .

(٣٠) آل عمران : ١٠٠ ، ١٠١

(٣٢) الانبياء : ٩٢

(٢٩) حديث حسن رواه أحمد .

(٣١) الاعراف : ١٦٨

(٣٣) المؤمنون : ٥٢

وكان نهيه : « ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم » (٣٤) ،  
 « ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء » (٣٥) ،  
 « ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات ، وأولئك  
 لهم عذاب عظيم » (٣٦) .

ثم كان .. تخطيطا .. أن جعل الجماعة « فريضة » فوق أنها  
 « فطرة » و « ضرورة » .

### \* فطرة وضرورة وفريضة :

هي فطرة .. باعتبارها مجرد جماعة .. لأن الفرد لا يستطيع  
 أن يعيش وحده . فهو مدنى بمعنى اجتماعى بطبعه . من أجل ذلك حرمت  
 مؤتمرات دولية اطالة « الحبس الانفرادى » عن مدة معينة حتى لا يؤدي  
 الى ازواج الشخصية الذى قد ينتهى .. الى الجنون !

والأمة المسلمة فوق أنها تلبي نداء الفطرة بالنسبة للفرد المسلم  
 وتشبع حاجته للحياة فى جماعة فهى ضرورة لاقامة الواجبات « الكفائية »  
 أو الجماعية مثل الجهاد ، واقامة النظام السياسى ، وأداء الفرائض  
 الجماعية مثل الصلاة جماعة والجمعة والزكاة .. الخ ، وهى ضرورة  
 حتى بالنسبة للواجبات « العينية » أو الفردية اذ تحقق « العون » على  
 الطاعة بما تهيئه من « مناخ » اسلامى .

وهى بعد ذلك فريضة .. لا يصح تغييرها ايمان .. وان ضل  
 وصام وزعم أنه مسلم .  
 والأدلة على ذلك كثيرة تتضافر لتؤدى معنى « الوجوب »  
 أو « الفرض » :

١ - فى حديث لابن عمر : « عليكم بالجماعة واياكم والفرقة ،  
 لا يخلون رجل بامرأة ، فانه لا يخلون رجل بامرأة الا كان الشيطان  
 ثالثهما ، والشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد ، ومن أراد بحبوبة  
 الجنة فليلزم الجماعة » (٣٧) .

٢ - وعن ابن عباس رضى الله عنهما : قال رسول الله صلى الله

(٣٥) الأنعام : ١٥٩

(٣٤) الأنفال : ٤٦

(٣٦) آل عمران : ١٠٥

(٣٧) من حديث أخرجه الترمذى والطبرانى .

عليه وسلم : « ان الله لا يجمع أمتي على ضلالة ، ويد الله مع الجماعة ومن شذ شذ في النار » (٣٨) .

٣ — في حديث لحديفة بن اليمان : يا رسول الله .. كنا في جاهلية وشر فنجانا الله بهذا الخير ، فهل بعد الخير من شر ؟ فقال : « نعم » . قلت : وهل بعد الشر من خير ؟ قال : « نعم ، وفيه دخن » ، قلت : وما دخنه ؟ قال : « قوم يهدون بغير هديي تعرف منهم وتنكر » ، قلت : فهل بعد ذلك الخير من شر ؟ قال : « نعم دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها » قلت : يا رسول الله صفهم لنا ! قال : « هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا » قلت : فما تأمرني ان أدركني ذلك ؟ قال : « تلزم جماعة المسلمين وامامهم » قلت : فان لم يكن جماعة ولا امام ؟ قال : « فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك » (٣٩) .

٤ — وفي حديث يحيى بن زكريا : « .. وأنا آمركم بخمس أمرني الله بهن : الجماعة ، والسمع ، والطاعة ، والهجرة ، والجهاد في سبيل الله . فان من خرج عن الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الاسلام من عنقه الا أن يرجع ، ومن دعى بدعوى جاهلية فهو من جثى جهنم » قالوا : وان صلى وصام ؟ قال : « وان صلى وصام وزعم أنه مسلم ، فادعوا المسلمين بأسمائهم على ما سماهم الله عز وجل المؤمنين عباد الله » (٤٠) .

٥ — عن أبي ذر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الاسلام من عنقه » (٤١) ، وعن ابن عباس رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من رأى من أميره شيئا فليصبر فان من فارق الجماعة قيد شبر فمات مات ميتة جاهلية » (٤٢) .

٦ — « لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث : النفس بالنفس والثيب الزانى ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » (٤٣) .

(٣٨) رواه الترمذى والبيهقى وأخرجاه عن ابن عباس مرفوعا .

(٣٩) متفق عليه . (٤٠) حديث حسن رواه أحمد .

(٤١) رواه أبو داود والطبرانى وأحمد والحاكم .

(٤٢) متفق عليه . (٤٣) متفق عليه .

٧ - وفي حديث للنعمان بن بشير : « ثلاث لا يغفل عليهن قلب مؤمن : اخلاص العمل لله ، ومناصحة ولاة الأمور ، ولزوم جماعة المؤمنين » (٤٤) .

هذه الآثار الشريفة وغيرها (٤٥) ترجع الرأي القائل بأن معنى « ولتكن منكم أمة » (٤٦) أى فلتكونوا أمة باعتبار أن « من » بيانية وليست بعضية كما ترجح أن قول الله : « كنتم خير أمة أخرجت للناس » (٤٧) . أن ذلك الاخبار للإيجاب وقد يكون الاخبار أبلغ في الإيجاب من الأمر .

### \* الجماعة والهجرة إليها . . الفراط في التكيف :

قال البعض بكفر المسلمين ان لم توجد « الجماعة المسلمة » أو ان وجدت وحدث خروج عليها تأويلا لبعض النصوص السابقة ، وقالوا كذلك بكفر من لم يهاجر اليها استنادا الى حديث : « أنا بريء من كل مسلم أقام بين أظهر المشركين » .

والرد على القضية الأولى (٤٨) :

١ - أن الاجماع : على أن دخول الاسلام يكفى فيه نطق الشهادتين ، وليس هناك شرط زائد .

٢ - في حديث حذيفة افترض ألا توجد جماعة ولا امام ، ولو كانت الجماعة شرطا لصحة الاسلام لما أمكن ذلك الفرض .

٣ - النجاشي ملك الحبشة لم يوجد في جماعة مسلمة . . ومات وصلى عليه النبي عليه الصلاة والسلام ، ولو كانت الجماعة شرطا لصحة الاسلام لكان النجاشي كافرا وما صلى عليه النبي عليه الصلاة والسلام .

(٤٤) الحاكم في المستدرک .

(٤٥) في المعنى أحاديث أخرى وآثار كقول ابن مسعود في معنى الاعتصام بالله هو الجماعة ، وقوله : عليكم بالجماعة فانها جبل الله الذي أمر به ، وان ما تكرهون في الجماعة والطاعة خير من الفرقة - راجع مدارج السالكين لابن القيم ، ج ١ ص ٤٦٠ ، ٤٦١ ، وفي معنى الاعتصام بالله معان أخرى غير التي أشار إليها ابن مسعود أوردها الامام ابن القيم .

(٤٦) آل عمران : ١٠٤ (٤٧) آل عمران : ١١٠

(٤٨) في الرد على هذه القضية الخطيرة بحث للمستشار المحرم

حسن الهضيبي « دعاة لا قضاة » .

٤ - قيل في معنى الجماعة الواردة في النصوص السابقة عدة معانٍ (٤٩) . ومن ثم فإن قصر معناها على « الأمة » غير سديد . وأن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

وفي القضية الثانية : استدل من اشترط لصحة الاسلام الهجرة الى جماعة المسلمين بقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « أنا بريء من كل مسلم أقام بين أظهر المشركين » . ومن ثم كان المقيم بين أظهر المشركين مشركا .

والرد على ذلك :

١ - أن الحديث سمي المقيم بين أظهر المشركين « مسلما » ومن ثم انتفى عنه الشرك .

٢ - النجاشي أقام بين أظهر المشركين ، وصلى عليه الرسول صلى الله عليه وسلم حين مات ، والرسول لا يصلى على مشرك .

٣ - كل ذلك إذا لم يستحل المسلم « عدم الهجرة » فإذا استحل عدم الهجرة فقد وقع في الكفر لأنه جحد حكما من أحكام الاسلام ، والجحد كفر وشرك .

تلك عجالة عن اقامة الأمة المسلمة . . ذكرنا جانبنا من خصائصها ثم فرضيتها .

وننتقل للحديث عن « الاقليم » وهو ما يسمى في الفقه الاسلامي بدار الاسلام .

\* \* \*

### ثانيا : دار الاسلام

للأرض ثقلها في الأنظمة الوضعية حتى ليكون الانتماء اليها في كثير من الأنظمة التي تعطي « الجنسية » لن « يولد » ، أو « يقيم »

(٤٩) فقد قيل انها السواد الأعظم من أهل الاسلام — دل عليه كلام أبو غالب ، وقيل انها جماعة أئمة العلماء والمجاهدين ، وقال عبد الله بن المبارك واسحاق بن راهوية وجماعة من السلف : هو رأى الأصوليين ، وقيل الصحابة على وجه الخصوص — فهم من كلام لعمر بن عبد العزيز ، وقيل جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير موافق للكتاب والسنة قاله الطبري — راجع الاعتصام ، ج ٣ ص ١٣٥ - ١٤٣

على أرضها ، وهي من وراء ذلك ركن من أركان الدولة ، وسبب رئيسي من أسباب الحروب .

والثقل في الاسلام للدين قبل الأرض ، « فالجنسية » حق لكل من قال « لا اله الا الله محمد رسول الله » أيا كانت أرضه في المشرق أو المغرب .. لكن الأرض « الاقليم » ركن من أركان دولة الاسلام . وكما شرع الجهاد دفاعا عن العقيدة ، فهو كذلك دفاعا عن دار الاسلام — لما يؤدي اليه انتقاص الدار من انتقاص السلطان . وإذا كان الجهاد فرض كفاية خارج دار الاسلام ، فهو داخلها فرض عين للدفاع عن دار الاسلام أو لاستخلاص ما اغتصب منها !!

### \* دار الاسلام عند الفقهاء (٥٠) :

الاقليم الذي تقام فيه شريعة الله عند الجميع دار اسلام . وهم من وراء ذلك يختلفون : فالجمهور على أن الأرض التي لا تقام فيها شريعة الله ليست دار اسلام .

وأبو حنيفة ومعه بعض الفقهاء على أنها تعد دار اسلام اذا وجد فيها مسلمون آمنون ، وكانت متاخمة لديار اسلامية . فاذا انتفى الأمان ، وانتفت المتاخمة ، وسيطرت أحكام غير الأحكام الاسلامية فهي دار حرب .

ويترتب على ذلك :

أنه على الرأي الأول تعد الدار دار حرب اذا حكمت بغير الاسلام ولو كان أهلها مسلمين .

وعلى الرأي الثاني لا تعد كذلك بمجرد « تعطيل » أحكام الاسلام أو الغائتها بل يلزم معه انتفاء الأمان وانتفاء المتاخمة .

### \* رأينا في دار الاسلام :

نسلم مع الجميع أن قيام شريعة الله — وهي الأساس الأول للشرعية يضمن على الدار صفتها الشرعية أي تكون دار اسلام . ولكننا من وراء ذلك نختلف مع الجمهور ومع أبي حنيفة .

---

(٥٠) راجع البدائع للكاساني ، ج ٧ ص ١٢٠ وما بعدها ، والجريمة للأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة ، ص ٣٥٩ وما بعدها .

ونرى أنه على الرأيين فإن ميراثا كبيرا من ميراث الاسلام لا يعد دار اسلام . ومن ثم لا يكون الجهاد فرض عين لاستردادها .. مع أنه كذلك :

ميراث الاسلام في روسيا الموحدة في القوقاز والقرم والتركستان وغيرها !

ميراث الاسلام في الأندلس التي اغتصبها الصليبية الحاكمة !

ميراث الاسلام في فلسطين التي اغتصبها الصهيونية المجرمة !

كل ذلك .. حق للمسلمين .. والجهاد لاسترداده فرض عين .. ومع ذلك فليس فيها حكم اسلامي ، وليس فيها أمان للمسلمين ، وبعضها تنتفى فيه المتاخمة لأراضي المسلمين .

من أجل ذلك .. فاننا نرى أن كل اقليم « حكم » حكما اسلاميا واستنقر فيه الحكم الاسلامي فترة .. هو من دار الاسلام .. أو أزيل عنها حكم الاسلام بعد ذلك . ولو أخرج أهله من المسلمين ، أو انتفى لديهم الأمان .

فالعبارة بقيام شريعة الله في الاقليم .. واستقرارها فيه .. فترة من الزمان ولا يعد أى حكم قائم بعد ذلك الا حكما معتصبا .. يتعين على المسلمين جهاده .

ونكتفى بهذه « اللمحة » عن دار الاسلام باعتبارها الركن الثانى من أركان الدولة تاركين التفصيل الى مكانه في فروع القانون الأخرى .

\* \* \*

## المبحث الثاني

### السلطة

•• الأمة المسلمة •• ضرورة وفريضة ••

والسلطة المسلمة •• كذلك ضرورة وفريضة ••

فاذا كان لابد للحق من أمة تحمله •• فلا بد للحق كذلك من  
قوة تحميه •

ولا تتناقض بين •• الأمة والسلطة •• لأن هذه من تلك (١) ••  
ولأن الغاية واحدة •

والتشريعة الحاكمة لهذه وتلك واحدة !

والسلطة تستمد شرعيتها من أمرين :

أقامتها لتشريعة الله ؛ فان عدلت عنها أو عدلت بها •• عدلنا بالسلطة

أو عدلنا عنها !

وثانيهما : رضا الناس عنها •• بغض النظر عن « صورة الرضا »

فلا بد أن تتوافر حقيقة الرضا •

ومن وراء ذلك هناك بعض الخصائص والسمات •

---

(١) الدكتور مصطفى كمال وصفى ، المشروعية ، ص ٦٩ ، ٧٠ :  
يشير بذلك الى ميزة ضخمة من ميزات النظام الاسلامى حيث تحس الأمة  
أن السلطة جزء منها •• بدأ هذا الاحساس حين كان الرسول عليه الصلاة  
والسلام ممثلاً لرأس هذه السلطة وجاء نداء القرآن : « لقد جاءكم رسول من  
أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم » ( التوبة :  
١٢٨ ) ثم أحسوها بالنسبة لكل أولى الأمر حين قال لهم القرآن : « أطيعوا  
الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » ( النساء : ٥٩ ) — وإذا كان هذا  
شعور الأمة المسلمة نحو السلطة القائمة عليها فلا بد كذلك من شعور السلطة  
أنها جزء من الأمة غير منفصلة عنها •

## أولا : شرعية السلطة

قلنا ان الشرعية لا تتوافر للسلطة حتى يتوافر لها أمران :

— اقامتها لشرية الله .

— ثم رضا الناس عنها .

ونشير الى الأمرين على التوالي بمشيئة الرحمن :

١ — اقامة شرية الله .

وأجب السلطة الأول هو اقامة شرية الله .. وهو أساس شرعيتها ويظهر هذا الواجب من تقديم طاعة الله وطاعة الرسول على طاعة أولى الأمر ، ومن ورود لفظ الطاعة مع الله والرسول ، وتخلفه بالنسبة لأولى الأمر ايذانا بأن طاعة هؤلاء مستمدة من طاعة الله ورسوله ، ومقيدة بهما .. ومن ثم فلا طاعة لهما اذا خرجوا عن طاعة الله ورسوله .. أو بتعبيرنا : لا شرعية للسلطة .. اذا عدلت عن شرية الله أو عدلت بها .

**« أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » (٢) .**

« ولو استعمل عليكم أسود مجدع يقودكم بكتاب الله فاسمعوا له وأطيعوا » (٣) .

« أطيعوني ما أطعت الله فيكم فان عصيته فلا طاعة لي عليكم » (٤) .

وقد بينا كيف تقام شرية الله : أن تكون حاكمة لا محكومة .. أن تكون هي العليا لا شرية معها ولا شرية فوقها ، أن تقام بغير تفرقة ولا تجزئة .

وبينا كذلك أنها تقام بنصوصها ومقاصدها وأصولها ، وأن تقام في السعة والعسرة .

ولا خلاف في جهاد من منع بعض شرية الله (٥) ، وأولى به من منع كل شرية الله .

لأن هذه الفتنة « وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام

(٢) النساء : ٥٩

(٣) رواه مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٤) قالها الصديق أبو بكر غداة توليه خلافة المسلمين .

(٥) السياسة الشرعية لابن تيمية ، ص ٣٥ ، ٥٦

وأخراج أهله منه أكبر عند الله ، والفتنة أكبر من القتل» (٦) ، «وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله» (٧) .

والقعود عن الجهاد تهلكة نهى الله عنها « وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة» (٨) .

ولقد قاتل أبو بكر الصديق مانعي الزكاة . ولم يكونوا جميعا من المرتدين ، بل كان منهم من بقى على الاسلام وتأول منع الزكاة ، ولذا حابه عمر رضى الله عنه بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فان قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم» (٩) . فحابه أبو بكر ببقية الحديث : « . . الا بحقا » وقال : وهذه من حقها !

وإذا صح قتال من يمنع اقامة شريعة الله . . فان ذلك عام في الرعية والرعاة على ما سيأتى بمشيئة الله عند حديثنا عن الخروج .

وإذا كانت الغاية . . جميلة فان الوسيلة لا بد أن تكون كذلك .

ولذا أمر الله الحاكم . . بالرفق ، واللين في غير ضعف ، والرحمة

من غير تهاون « فيما رحمة من الله أنت لهم ، ولو كنت فظا غليظ القلب

لانفضوا من حولك ، فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر» (١٠)

« اللهم من ولى من أمر أمتى شيئا فشق عليهم فاشقق عليه ، ومن ولى

من أمر أمتى شيئا فرفق بهم فارفق به» (١١) .

وأمر الحاكم بالعدل « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا

بالعدل» (١٢) : ومسئوليته في ذلك جسيمة ، فاذا تتابع منه الظلم . .

كان ذلك كفيلا باسقاط الشرعية عنه ، وأمره بالشورى حين أمره بالرحمة .

وأمرهم ألا يستذلوا المؤمنين « ألا لا تضربوا المسلمين فتنذلوهم ،

ولا تمنعواهم حقوقهم فتنكفروهم» (١٣) .

(٧) الأنفال : ٣٩

(٦) البقرة : ٢١٧

(٨) البقرة : ١٩٥ — فكانت التهلكة في الإقامة في الأهل والمسال

وترك الجهاد — رواه أبو داوود والترمذى والنسائى — تفسير القرآن العظيم

للإمام ابن كثير ، ج ١ ص ٢٢٨ ، ٢٢٩

(٩) رواه البخارى . (١٠) آل عمران : ١٥٩

(١١) القبر المسبوك في نصيحة الملوك ، ص ١٣٥

(١٢) النساء : ٥٨

(١٣) رواه أحمد وغيره وابن سعد في الطبقات ، ج ٣ ص ٢٨١ ، ٢٩٢ ،

وراجع الفتنة الكبرى لطله حسين ، ج ١ ص ٢٠ — دار المعارف .

« من ولى من أمر المسلمين شيئا فولى رجلا وهو يجد من هو أصلح للمؤمنين منه فقد خان الله ورسوله — وفي رواية — وخان المؤمنين » (١٤) .  
 وهو مخاطب مع باقى المسلمين بقول الله : « ولا تجسسوا » (١٥) .  
 ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انك ان اتبعت عورات الناس أفسدتهم أو كدت تفسدهم » (١٦) .

وهو مطالب ألا يحتجب دون الناس « من ولاء الله شيئا من أمور المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخلتهم وفقرهم احتجب الله دون حاجته وخلته وفقره يوم القيامة » (١٧) — ولقد حاكم عمر واليا شكا الناس أنه يحتجب دونهم ، وحرقت قصرا بناه وال آخر حتى لا يحتجب فيه دون الناس وقال : « أيما عامل بلغنى مظلمته فلم أغيرها فأنا الذى ظلمته » .

واقامة الحاكم لهذا كله . . . واقامته لشريعة الله . . . كاقامة الحدود سواء بسواء . . . !

## ٢ — أساس السلطة من الرضا :

السلطة تكليف لا تشريف . . .

ومكان صاحبها . . . ليس فوق الناس يتعالى أو يطغى !  
 فالرسول وهو مشرف بالرسالة لا يزعم له مكانا فوق الناس . . .  
 بلسان الوحي يقول لهم : « **انما أنا بشر مثلكم يوحى الى** » (١٨) .  
 فهو بشر مثلهم بيد أنه يوحى اليه ، ولسانه يقول لهم : « انما أنا بشر وانكم تختصمون الي . . . » (١٩) .  
 وأبو بكر يقول لهم : « قد وليت عليكم ولست بخيركم » (٢٠) .  
 وعمر يقول لأبى موسى الأشعري : « انما أنت واحد من الناس غير أنك أثقلهم حملا » .

(١٤) رواه الحاكم وصححه ، وروى البعض أنه من قول عمر لابن عمر رضى الله عنهما : « من ولى من أمر المسلمين شيئا فولى رجلا لمودة أو قرابة بينهما فقد خان الله ورسوله والمسلمين » ( السياسة الشرعية لابن تيمية ، ص ١٩ ) .

(١٥) الحجرات : ١٢ (١٦) رواه أبو داوود .

(١٧) رواه أبو داوود والترمذى .

(١٨) الكهف : ١١٠ (١٩) رواه البخارى .

(٢٠) الاسلام والاستبداد السياسى — لمحمد الغزالى ، ص ٢٩

\* وأرضاً أساساً كبير من أسس مجتمع الإسلام :  
« لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ، إلا أن تكون تجارة عن تراض  
منكم » (٢١) .

وامامة الصلاة لا تصح ان كرهها المأمومون ، وفي قول الرسول  
عليه الصلاة والسلام : « ثلاثة لا ترتفع صلاتهم فوقهم شبراً — منهم — :  
من أم الناس وهم له كارهون » !

• كذلك الامامة الكبرى أساسها الرضا .

فالأصل ألا تصح ولاية المسلمين بغير رضا :

أولاً : استمداداً من الأصل الكبير في الرضا •• الذي لاحظناه

في المعاملات ، وفي العبادات .

ثانياً : انه اذا كانت آية « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى

الأمر منكم » (٢٢) قد وضعت الأساس الأول لشرعية السلطة بتقييدها

بإطاعة الله والرسول فانها كذلك تضع الأساس الثاني من الرضا اذ قيدت

أولى الأمر بـ « منكم » ولا يكونون منا بغير رضا .

ثالثاً : لأن الرسول صلى الله عليه وسلم حرص على الرضا قبل

أن يلبى أمور الدولة في المدينة •• فكانت بيعة العقبة الأولى ، والثانية ،

وكان من بين دلالة ذلك الأمر ألا يلبى أحد أمر المسلمين على غير رضا

منهم (٢٣) .

رابعاً : ولأن الرسول عليه الصلاة والسلام •• آثر حين انتقل الى

الرفيق الأعلى أن يترك الأمر لاختيار المسلمين ورضاهم ولو نص

الرسول على أحد لما كان خلاف يوم السقيفة شغل المسلمين عن دفن

جثة نبيهم (٢٤) !

(٢٢) النساء : ٥٩

(٢١) النساء : ٢٩

(٢٣) راجع القرآن والدولة للدكتور محمد خلف الله ، طبعة ١٩٧٣ م

مكتبة الأنجلو ، ص ١١٩

(٢٤) وفي ذلك رد على أولئك الذين قالوا ان الخلافة ثبتت بالنص كما

ان فيه رداً على أولئك الذين قالوا انها ثبتت بالعهد — أى بالعهد من الخليفة

السابق — الى جوار أن القدر ساند هذا الأمر اذ لم يعقب الرسول من بعده

ذكورا وقد قيل ان الاجماع على ان الخلافة لا تورث — راجع البحث الأول

من موسوعة الفقه الاسلامي تحت عنوان ( آل ) وهو بحث كتبناه سنة

١٩٦٥ م ، ولم ينشر الا في سنة ١٩٦٧ م ، ابان محنة الأمة ومحتنتنا داخل

السجن الحربى ، وراجع كذلك النظريات السياسية الاسلامية ، الطبعة

الرابعة ، ص ١٩٢

خامسا : لأن الصحابة حتى من كان منهم مرشحا من سلفه حرص على أخذ البيعة وهي قائمة على حقيقة التراضي وان أمكن أن يكون لها صورة أخرى (٢٥) !

سادسا : لأن عمر رضي الله عنه قال : « فمن بايع رجلا من غير مشورة من المسلمين فإنه لا بيعة له ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا » (٢٦) .  
سابعا : لأن عمر بن عبد العزيز حين خالف سلفه عن ذلك وولاه من بعده . رفض ذلك وصعد المنبر يقول لهم : « أيها الناس .. قد ابتليت بهذا الأمر من غير رضا مني ولا مشورة من المسلمين ، وإنى قد خلعت ما في أعناقكم من بيعة فاختراروا لأنفسكم » (٢٧) ، وهكذا أعاد عمر بن عبد العزيز تصحيح الوضع الى ما كان عليه على عهد الراشدين من الخلفاء .

ثامنا : لأن الامامة عند الفقهاء « عقد » .. عقد بين الامام وبين الرعية وذلك تفسيرا لاشتراط البيعة .. وهي مأخوذة من العقد الأصيل : عقد البيع ، وأساس العقود الرضا .

### \* وولاية المتغلب ليست أصلا :

فالأصل أنها لا تجوز لأنها خروج على قاعدة التراضي ، ولذا حذّب الفقهاء التخاص منها كلما كان ذلك ممكنا وإذا جازت فانما تجوز كما يجوز أكل الميتة ولحم الخنزير إذا ألحت الضرورة في ذلك (٢٨) ..

(٢٥) والبيعة تعنى قبولاً من جانب المبايع ورضا منه بمن بايعه ، وهي تقتضى التزام المبايع بالطاعة والنصرة مقابل أداء المبايع للالتزامات وفي مقدمتها اقامة شريعة الله — راجع في معنى البيعة مقدمة ابن خلدون ، تحقيق على عبد الوهاب وافي ، ص ٧١٩ ، وهو يشير الى أن بيعة أبى بكر انعقدت اجماعاً على حق الأمة في اختيار حاكمها .

(٢٦) رواه البخارى وأشار اليه ابن تيمية في منهاج السنة ، ص ٨٥ ج ٢  
(٢٧) الطبرى ، ج ٥ ص ٣٠٧ ، وابن الجوزى ، ص ٥٥ ، والفخر ، ص ١١٠ ، والدكتور كمال أبو المجد — نظرات في الفقه الدستوري في الاسلام ، ص ١٧

(٢٨) أشار الى ذلك الامام محمد رشيد رضا ، وأشار الى وجوب التسعى لازالتها عند الامكان ، وعدم جواز توطين النفس على دوامها ، ولا أن تكون كالكرة بين المتغلبين يتقاذفونها ويتلقونها — الامامة الكبرى ، ص ١٣٧ ويسمى الكمال بن الهمام رئاسة دنيوية تغلبية ، ويشير الى ابتناء الأحكام

والضرورات تبيح المحظورات . لكن الضرورة تقدر بقدرها ، وتقف عند حدها . فكلما أمكن انهاؤها كان بقاؤها اثما ! حتى لا تنزل الولاية كره بين المتعالمين يتقاذفونها ويتلقونها (٢٩) .

### \* والشورى لازمة في ممارسة السلطة لواجبها :

فذلك صريح القرآن « وأمرهم شورى بينهم » (٣٠) ، « وشاورهم في الأمر » (٣١) .

والأولى وان وردت بصيغة الاخبار الا أنها تتخذ حقيقتها من وقوعها بين صفتين لصيقتين من صفات الأمة المسلمة : اقامة الصلاة وايطاء الزكاة .. فدل هذا على أنه اذا كانت الأولى فريضة عبادية ، والثانية فريضة اجتماعية فان الشورى فريضة سياسية .. لأنها تحقق أصل الرضا في الجانب السياسي ..

أما الثانية .. فقد قيل ان الخطاب فيها الى النبي ، ونقول : وان كثيرا من خطاب القرآن للرسول لكنه لا يقتصر عليه الا اذا وجدت قرينة تؤدي الى ذلك الاختصاص ! ولم توجد مثل هذه القرينة بل انه اذا كان الأمر للنبي — وهو ينتزل عليه الوحي — بالشورى ، فالأمر لغيره أولى وأكد . وقيل ان الأمر للتحيب والندب .. ونقول : ان الأصل في صيغة الأمر أنها للوجوب ما لم يصرفها عن الوجوب صارف .. ولم يوجد ذلك الصارف فلزم القول بالوجوب ، وسئل الرسول صلى الله عليه وسلم عن العزم : أي قوله تعالى : « وشاورهم في الأمر ، فاذا عزمتم فتوكل على الله » (٣٢) فقال : « مشاورة أهل الرأي ثم اتباعهم » (٣٣) ، وسأل على رضى الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم

الدينية المنوطة بالامام عليها ضرورة ، ثم يشير الى ان الضرورات تبيح المحظورات ، ثم يتم قوله : « والى الله المشتكى في النائبات وهو المرتجى لكشف الملهمات » ( ص ٢٧٧ ، من المسيرة ، راجع كلاما للفرالى قريبا من ذلك في الاقتصاد ، ص ١١٦ ، وفضائح الباطنية ، ص ١٩٢ ، ٢١٣ ، والامدى ، غاية المرام في علم الكلام ، ص ٣٩٥ ) .

(٢٩) انظر التعليق السابق . (٣٠) الشورى : ٣٨

(٣١) آل عمران : ١٥٩

(٣٢) أخرجه ابن مردويه — وراجع الامامة الكبرى لمحمد رشيد رضا

ص ٣٠ — ٣٣

قلت يا رسول الله •• ان عرض لى أمر لم ينزل قضاء في أمره ولا سنة كيف تأمرنى ؟ قال : « تجعلونه شورى بين أهل الفقه والعابدين من المؤمنين ولا تنقضى فيه برأيك خاصة » (٣٤) •

ولقد قيل انه اذا كانت الشورى واجبة فان الالتزام بنتيجتها ليس كذلك •

ونقول : ان سنة الرسول صلى الله عليه وسلم غير ذلك :

فقد نزل على رأى الحباب بن المنذر يوم بدر ، ونزل على رأى المسلمين فى أحد ، ورغم الهزيمة نزلت الآيات تؤكد مبدأ الشورى حتى لا يهتز فى نفسه ولا فى نفس أحد من بعده ، ونزل على رأى سعد ابن عبادة وسعد بن معاذ حين حوصرت المدينة واتفق الرسول على فك الحصار لقاء ثمار من يثرب ، فرجع الرسول صلى الله عليه وسلم عن رأيه وأمر فمحا سعد ما بالصحيفة ثم قال : « ليجهدوا علينا » (٣٥) •

وفوق ذلك •• فان عدم الالتزام بنتيجة الشورى يفقدها قيمتها وانعاية منها ، ويصطدم مع قاعدة الرضا الأصيلة التى يقوم عليها النظام السياسى الاسلامى بل التى انتهينا الى أنها تكون الأساس الثانى لشرعية السلطة السياسية •

### \* والعبرة فى الشورى بأهل العلم والرأى :

فلئن كانت الشرعية الاسلامية تأبى حكم الفرد الذى ندد به القرآن حين قال عن فرعون : « ما أرىكم الا ما أرى وما أهديكم الا سبيلا الرشاد » (٣٦) وحين انتهى به الأمر من العجب برأيه ونفسه الى اعلان ربوبيته « فحشر فنادى • فقال أنا ربكم الأعلى » (٣٧) ، « يا أيها الملأ ما علمت لكم من اله غيرى » (٣٨) •

فانها كذلك تأبى حكم الأكثرية الجاهلة الناعقة ، فلقد ندد بها القرآن وحذر من طاعتها « أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون ،

(٣٤) رواه الطبرانى فى الأوسط وأبو سعيد فى القضاء •

(٣٥) الدكتور مصطفى كمال وصفى — المشروعية ، ص ٥٧ ، ومزيديا

من الأمثلة فى مؤلف الدكتور فؤاد النادى — المشروعية ، ص ١٢٢ — ١٣٤

(٣٧) النزاعات : ٢٣ ، ٢٤

(٣٦) غافر : ٢٩

(٣٨) القصص : ٣٨

ان هم الا كالأنعام ، بل هم أضل « (٣٩) ، « وان تطع أكثر من في الأرض  
يضلوك عن سبيل الله » (٤٠) .

انما تقوم شرعية الاسلام وشوراه على أهل العلم والفضل .

فهم الذين اليهم الأمر في شرعية الاسلام . . « ولو ردوه الى  
الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم » (٤١) ،  
ولم يكن غريبا أن خليفة المسلمين في مقدمة شروطه العلم ، وأن أهل  
الاجماع يشترط فيهم أن يبلغ علمهم حد القدرة على الاجتهاد ، وأخيرا  
فأهل الشورى مجموع من أهل الاجماع وغيرهم من أهل التخصصات  
الأخرى . . وهم الذين تحدث عنهم الفقهاء تحت اسم أهل الحل والعقد  
أو أهل الاختيار .

ولذا صح ما قلناه أن العلم بعد الشرع يحكم في الاسلام .

وينتهي التراضى الى الأمة كلها . . حين يصير لها أن تأمر بالمعروف  
وتنهي عن المنكر ، وأن تعزل حاكمها ان زاغ أو حاد . . على نحو  
ما سنشير بمشيئة الله عزذ الكلام عن آثار الشرعية .  
تلك أسس شرعية السلطة . . وهى أول خصائصها . . ونردف  
ببعض الخصائص الأخرى .

\* \* \*

### ثانيا : خصائص أخرى

اقامة شريعة الله ، وقيام السلطة على رضا الأمة بها أساسان  
لشرعية السلطة . وهما في الوقت نفسه أولى خصائصها وسماتها التي  
تميزها عن أية سلطة أخرى قائمة في أى نظام آخر ومن بعد هذه . .  
خصائص أخرى . . مستمدة من خصائص الشرعية الاسلامية ،  
اذ لا يتصور شرعية للسلطة بعيدا عن خصائص الشرعية الاسلامية !  
ومن ثم كانت أكثر خصائص الشرعية الاسلامية خصائص للسلطة  
الشرعية . . ان شاعت أن تكون كذلك (٤٢) .

(٤٠) الأنعام : ١١٦

(٣٩) الفرقان : ٤٤

(٤١) النساء : ٨٣

(٤٢) راجع باب « خصائص الشرعية الاسلامية » ونخص من هذه :

الخصائص : العدل ، والوسطية ، ورعاية مصالح الناس ..

وفيما وراء خصائص الشرعية التي هي خصائص للسلطة — فإن هناك سمتين للسلطة الشرعية •• احدهما تؤكد معنى السلطة ، والثانية تؤكد لحق الأمة ، أما الأولى فهي وحدة السلطة ، بمعنى أن الأصل ألا تتعدد السلطة في دار الاسلام ، والثانية هي الحرية وهي تعنى احترام السلطة لحرريات الأفراد في نطاق تطبيقها لشريعة الله — ونشير الى كل بكلمة بمشيئة الله •

### أولا — وحدة السلطة :

يقوم النظام الاسلامي على التوحيد •  
 • فالأمة واحدة « وان هذه أمتكم أمة واحدة » (٤٣)  
 • قبلتها واحدة « فول وجهك شطر المسجد الحرام » (٤٤)  
 • وشريعتها واحدة « ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون » (٤٥) •  
 والقائم على الشريعة الواحدة ، والأمة الواحدة •• سلطة واحدة منبثقة منها وممثلة لارادتها •  
 وعلى مستوى العقيدة يرفض الاسلام التعدد مسندا ذلك الى المنطق السليم « لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا » (٤٦) •  
 وعلى مستوى السلطة ، يرفض الاسلام التعدد (٤٧) ، لأن نتيجة ذلك التناقض •

« ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل هل يستويان مثلا » ؟ (٤٨) •

ويبلغ الاسلام في رفض التعدد حد اباحة الدم الحرام •• حفاظا على وحدة السلطة التي تمثل وحدة الأمة « اذا بويح لخليفتين فاقتلوا

(٤٤) البقرة : ١٤٤

(٤٣) المؤمنون : ٥٢

(٤٦) الانبياء : ٢٢

(٤٥) الجاثية : ١٨

(٤٧) أخذنا من قاعدته العامة التي أشرنا اليها من قيام النظام الاسلامي على التوحيد ثم مما يترتب على التعدد من انقسام الأمة الامر الذي رفضه الاسلام بشدة • وقد أشرنا اليه عند الحديث عن الأمة — راجع الماوردي ، الأحكام السلطانية • ص ٧ ، محمد رشيد رضا ، الإمامة الكبرى ، ص ٨ ، الكمالان في المسيرة • ص ٢٨ • السيد صديق خان ، الروضة النبوية ، المطبعة الاميرية ، ١٢٩٦ هـ ، ص ٤١٢ • والنظريات السياسية الاسلامية ، الطبعة الرابعة • ص ١٩٨ وما بعدها •

(٤٨) الزمر : ٢٩

الآخر منهما » : « من أتاكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه » .  
 وغفهاء الاسلام على عدم جواز التعدد أخذاً من الأصل القائم عليه النظام الاسلامي . ومن أن وحدة الأمة مقدمة على أى اعتبار آخر . والذين أجازوا التعدد أجازوه للضرورة وعد ذلك منهم « شذوذاً » (٤٩) .

وإذا أجزيت التعدد « للضرورة » فان الضرورة تقدر بقدرها ، وتنتهى عند حدودها ليعود الأمر الى « الوحدة » فور انتهاء الضرورة ، ولا يصح الاستناد الى ذلك فنتطول حالة الضرورة لغير ضرورة . . . .  
 وتنقّب الضرورة أصلاً ، ويصير الاستثناء قاعدة !!

### \* لاضرورة للتعدد :

ولقد كان اتساع دولة الاسلام . وعدم امكان السيطرة عليها لسلطة واحدة . . . لونا من الضرورة التي أجزيت من أجلها التعدد . . .  
 وبغير جدال فقهي لوقائع التاريخ التي نرى فيها « الشح المطاع » و « الهوى المتبع » : و « اعجاب كل ذى رأى برأيه » .  
 ومع التسليم بما قيل « كضرورة » . . . فاننا نقول انه لم يعد لهذه الضرورة محل في عصر الصاروخ وفي وقت صار التنقل بين أرجاء العالم كله أمراً ميسوراً ، ومن ثم تسقط حجة التعدد ، ولا يبقى غير أمراض النفس من شح مطاع وهوى متبع . . . تحكم التعدد وتتحكم فيه .  
 وإذا كان الاسلام قد سبق كل فكر الى فكرة « الحكومة العالمية » (٥٠)  
 باعتبار « عالمية » دعوته ، و « عالمية » دولته ، فان وحدة السلطة لا تعددها تغدو ضرورة لتحقيق الحكومة العالمية التي تقيم شريعة الله المنزلة « رحمة للعالمين » .

(٤٩) المرجع المشار إليها في هامش (٤٧) .

(٥٠) الأستاذ فتحى عثمان — دولة الفكرة ، ص ٥٥ ، الدكتور حميد الله الحيدر آبادى — دولة الاسلام والعالم ، فصول من كتابه بالانجليزية مترجم بالعربية . ص ٦٥ — ٧٤ ، وقد كانت حكومة الاسلام الى ما قبل الغاء الخلافة الاسلامية تمثل فكرة العالمية فضلاً عما تتصف به رسالة الاسلام من العالمية « وما أرسلناك الا رحمة للعالمين » ( الانبياء : ١٠٧ ) وفكرة الحكومة العالمية نشأت في الفكر الوضعى حديثاً ونزولاً على ضرورة تلافى الحروب . . لكنها في الاسلام أصيلة أصالة رسالته — راجع فكرة الحكومة العالمية للدكتور متولى ، ص ٣٩ وما بعدها .

ونيس الطريق الى ذلك ما قاله البعض من اقامة كومنولث اسلامى  
أو قانون دولى يحكم علاقات الدول الاسلامية<sup>(٥١)</sup> .•• انما الطريق  
الى ذلك أن يرد الأمر الى « الأمة الواحدة » لتختار برضا منها السلطة  
الواحدة أنتى تحكمها •• لتعيد اليها مجد الخلافة الراشدة •• ولتسقط  
عنها كل سلطة أخرى « غير شرعية » قامت على غير شريعة الله ،  
أو قامت على غير رضا من المسلمين •

## ثانياً - الحرية :

### الحرية لازمة التوحيد ••

لأن الناطق بالتوحيد يسقط كل عبودية لغير الله ، فى الوقت الذى  
يعترف فيه بالعبودية لله بل ان الاسقاط سابق على الاعتراف ، ومن  
هنا تمتد جذور الحرية فى أعماق العقيدة الاسلامية ، ولقد كانت مهمة  
الاسلام الأولى اسقاط « الأرباب » و « الطواغيت » •• أيا كان المكان  
الذى يقفون فيه ما داموا يتعبدون الناس •

ولقد كانت قولة موسى لفرعون : « **وتلك نعمة تمنها على أن عبدت  
بنى اسرائيل** »<sup>(٥٢)</sup> استنكاراً لطغيان ذلك « الفرعون » الذى بلغ به  
طغيانه أن قال لموسى فى نهاية المناقشة : « **لئن اتخذت الها غيرى  
لأجعلنك من المسجونين** »<sup>(٥٣)</sup> •

وكان تعبير ذلك الصحابى الجليل : « ان الله ابتعثنا لنخرج الناس  
من عبادة العباد الى عبادة رب العباد »<sup>(٥٤)</sup> تعبيراً عن ميلاد « حرية  
جديدة » مستمدة من عقيدة التوحيد •• التى لا تسمح لعبادة أو عبودية  
من أى لون لأى من البشر •

---

(٥١) قال بها مالك بن نبي الفيلسوف الجزائرى ، ومن هذا الراى  
الدكتور السنهورى فى كتابه الخلافة ، وتابعهما الدكتور فؤاد النادى فى  
رسالته رئيس الدولة الاسلامية والنظم الدستورية المعاصرة • ص ١٦٩

(٥٢) الشعراء : ٢٢ (٥٣) الشعراء : ٢٩

(٥٤) قالها ربيعى بن عامر ملك الفرس • وفى معنى اثبات الحرية عن  
التوحيد - ابن القيم فى اعلان الموقعين • ج ١ ص ١٧٢ ، والدكتور حسين  
هيكل ، الامبراطورية والامكن المقدسة ، ص ٢٠ ، والامام محمد عبده ،  
رسالة التوحيد • ص ٢٠

## \* والحرية قرينة الحياة :

ذلك أن المسلم يحيا بعقيدته ، ومن ثم فانه يحيا بحريته .  
ولقد قيل في تأكيد هذا المعنى تفسيراً لقوله تعالى : « ومن قتل  
مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة » (٥٥) قيل ان القتل أخرج نفساً من جملة  
الأحياء ، والتحرير أدخل نفساً في جملة الأحياء ، لأن إطلاق النفس من  
الرق كإحيائها ، ومن ثم لزم التحرير لمن قتل مؤمناً خطأ .

وذاك بعض « حملة » الإسلام ، على الرق لانهاهه بتضييق منابعه  
وتوسيع مصادره . في وقت كان الرق يمثل جزءاً من النظام العام للأنظمة  
القائمة الحاكمة !

وإذا كان للحرية في الإسلام ذاك الأساس المتين ، وتلك الجذور  
العميقة ، فانها بلاشك تفوق كل حرية وصل إليها الشرق أو الغرب . . . !

فالذهب الفردي (٥٦) الذي قام على أساس من العقد الاجتماعي  
( Contral Social ) ، يجد أساس الحرية في تصور خيالي ، ان الانسان  
كان يعيش حراً قبل انتمائه للجماعة ثم رأى أن يتنازل عن « بعض »  
حريته ليقوم « المجتمع » ، لكنه بالتالي لم يتنازل عن كل حريته ، وقد  
ظهر تطبيق ذلك في اعلانات حقوق الانسان التي ظهرت عقب الثورة  
الفرنسية (٥٧) .

والمذاهب الجماعية (٥٨) تقوم على أساس من الاعتراف للأفراد  
بحقوق اجتماعية ( Droits Social ) ، تمثل في الواقع حقوقاً اقتصادية  
 واجتماعية لا تعترف فلسفتها بحرية الأفراد ، بل ان المرحلة الأولى من  
تكوين الدولة في مذهب ماركس تقوم على دكتاتورية البروليتاريا أي

(٥٥) النساء : ٩٢

(٥٦) السيد صبرى : مبادئ القانون الدستوري . ص ١٩ —

عبد الفتاح عبد الباقي : نظرية القانون . ص ٦٢

(٥٧) فقد نصت المادة الثانية من اعلان حقوق الانسان الصادر

سنة ١٧٩١ — على أن هدف كل مجتمع سياسي هو المحافظة على حقوق  
الانسان الطبيعية الخالدة . ثم عرفها بأنها : الحرية ، الملكية ، المساواة ،  
ومقاومة الظلم .

(٥٨) المراجع السابقة . والدكتور عبد الحميد متولى : مبادئ نظام

الحكم في الإسلام ، ص ٨٠٦ وما بعدها ، والمراجع المشار إليها .

دكتاتورية الطبقة العاملة ولا يتصور في ظل الدكتاتورية أى لون من الحرية « انفرادية » .

والواقع في الدول المحكومة حكما شيوعيا .. يؤكد ذلك الأمر .

ولسنا نميل بعد ذلك الى ما قاله البعض من أن الحرية في الاسلام حرية مذهبية أو موصوفة<sup>(٥٩)</sup> ، تشبيها لها بالحرية القائمة في النظم المذهبية ، فان أساس الحرية في الاسلام يختلف عن أساس تلك الحرية .. فضلا عن أن مجال الحرية في الاسلام أوسع<sup>(٦٠)</sup> .

\* \* \*

### \* الخلاصة :

تقوم الشرعية الاسلامية على ركنين أساسيين :

اقامة شريعة الله .. نصوصها ، ومقاصدها ، وأصولها العامة .. .  
اقامتها في السعة والعسرة على السواء .

ثم اقامة الدولة المسلمة بأركانها : أمة مسلمة استتحقت بخصائصها أن تكون خير أمة أخرجت للناس ، ودار اسلام تضم هذه الأمة المسلمة ، ثم سلطة مسلمة .. تستمد شرعيتها من اقامتها لشريعة الله ومن قيامها على رضا المسلمين بها .. تقوم بغير تعدد .. وتصون الحرية بين الناس .  
وبعبارة أخرى ان الشرعية في الاسلام .. قائمة على دين ودولة .. .  
دين هو الحق ، ودولة تحمل هذا الحق وتحميه .. تحمله أمتها ، وتحميه سلطتها<sup>(٦١)</sup> .. لتكون كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا السفلى .. .  
والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون .

\* \* \*

---

(٥٩) الدكتور مصطفى كمال وصفى : المشروعية ، ص ٧١  
(٦٠) راجع تفصيلا رسالة دكتوراه حديثة عنوانها : الحريات العامة في الفكر ، والنظام السياسى في الاسلام — دراسة مقارنة للدكتور عبد الحميد متولى ، كذلك تفصيل واسع في كتابه مبادئ نظام الحكم في الاسلام ، ص ٧٠٤ وما بعدها .  
(٦١) هذا ما يميز الدولة الاسلامية انها حاملة للحق وحامية له ..

تقييم شريعة الله وتحميها . . وقد فصلنا أركان الدولة بين أمة ودار وسلطة .  
وقلنا أن شرعية السلطة قائمة على أساسين : إقامتها لشريعة الله ، وقيامها  
على رضا المسلمين . وقلنا ان من خصائصها عدم التعدد ، ثم الحرية .  
ولسنا بعد ذلك بحاجة الى وصف السلطة والدولة بأوصاف أخرى  
مما تعارف عليه الوضعيون كالقول بأنها ديموقراطية أو تيوقراطية . . فذلك  
المصطلحات موضوعة لأوضاع بعيدة عن أوضاعنا الاسلامية واستعارتها  
يدخل كثيرا من اللبس والغموض .

فالدولة الاسلامية واضحة بتسميتها وواضحة بأسسها وواضحة  
بخصائصها . ومن ثم فقد أخطأ الكثيرون حين راحوا يلبسونها لباسا غير  
لباسها فبدأ في بعض الأحيان قاصرا أو قصيرا . . مثيرا للضحك أو مثيرا  
للاشمزاز .

راجع الأستاذ أبو الأعلى المودودي في نظرية الاسلام السياسية :  
ص ٣٢ - ٣٤ . حيث يصف حكومة الاسلام بأنها حكومة تيوقراطية  
**Theo - Cracy** أي حكومة الهية . ثم يعود ويفرق بين الحكومة التيوقراطية  
الاسلامية وبين التيوقراطية الغربية التي تقوم على طبقة من السدنة  
**Priestolass** مخصوصة يشرعون للناس من عند أنفسهم ، ثم عاد وأسماها  
التيوقراطية الجمهورية أو الديموقراطية **Theo - Democracy** إذ التشريع  
لله وللمسلمين حاكمية شعبية مقيدة ( **Limited popular Sovereignty** )  
وما أغنى فقهنا الاسلامي بمصطلحاته عن استعارة اصطلاحات الآخرين  
والخلط فيها !